الاصلاح في بلدان الخليج العربية : البحرين دراسة حالة

أ.م.د علي دريول محمد
dr. aliajbouri@yahoo.com
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الملخص:

يعتبر الاصلاح ضرورة للبلدان العربية وبلدان الخليج بصورة خاصة، بل اصبح ضرورة وحاجة مجتمعية مُلحة، فكثير منها يُعاني من مشكلات سياسية جمة، ومشكلات في الحكم أدت في بعضٍ منها الى قطيعة شبه كاملة بين الشعب والحكومة، وإذا كان الاصلاح مطلباً، فان عدم السير به وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقه تؤدي الى انهيار منظومة الحكم في كثير منها، وان لم يتحقق ذلك فيمكن أن يؤدي الى اتساع القطيعة بين الحكام والمحكومين. ويحاول البحث تسليط الضوء على اسباب الاصلاح وضرورته بالنسبة لدول الخليج، والبحرين بشكل خاص.

المقدمة :

يمثل الاصلاح في بلدان الخليج ضرورة وحاجة مجتمعية مُلحة، فكثير منها يُعاني من مشكلات سياسية جمة، ومشكلات في الحكم أدت في بعضٍ منها الى قطيعة شبه كاملة بين الشعب والحكومة، وإذا كان الاصلاح مطلباً، فان عدم السير به وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيقه تؤدي الى انهيار منظومة الحكم في كثير منها، وان لم يتحقق ذلك فيمكن أن يؤدي الى اتساع القطيعة بين الحكام والمحكومين.

وإذا كانت مسألة استمرار الحكم في بلدان الخليج العربية قد ساعدت على استمرارها بالرغم من مشكلات التنمية السياسية التي تعانيها من قبيل الشرعية، والمشاركة السياسية... عوامل داخلية تمثلت بهياكل حكم تقليدية وصل الأمر بها إلى حد التقديس وعدم التغيير، وعوامل خارجية ساعدت على الابقاء على أشكال من الحكم تتسم بالثبات فان تغير تلك العوامل يؤدي بالقطع إلى انهيارها، وطالما انها مستمرة حتى الوقت الحاضر فان الاصلاح هو السبيل الامثل بدل الانهيار. ولذلك سنعمل على بحث الاصلاح في الخليج بصورة عامة من حيث الاسباب الموجبة له، ومنه ننتقل الى دراسة الاصلاح في البحرين.

أدت التغييرات في المنظومة الدولية (انهيار القطبية الثنائية)، الى الدفع باتجاه الاصلاح، والدعوات له، ومثلت احداث ١١ ايلول/سبتمبر سبباً مضافاً الى ازدياد دعوات الاصلاح، وكان لهذين الحدثين اثاراً واضحة على الدفع باتجاه الاصلاحات، ولكن ظلت تلك الدعوات دولية النطاق والأخذ بها ظلّ مثار نقاش وتداول حول الصيغ الأمثل له، وشكلت احداث ما يسمى بالربيع العربي السبب الرئيس والمباشر للأخذ بالإصلاح سبيلاً لتقليل اثار ذلك الحدث على البلدان وخاصة بلدان الخليج العربية.

أولاً: في معنى الإصلاح وإصلاح المؤسسات

الاصلاح في معناه اللغوي هو الانتقال أو التغيّر من حال إلى حال أحسن، كما يعرفه البعض بأنه إزالة الفساد، وإعادة الأمور إلى وجه الصواب. ولتوضيح مفهوم إصلاح المؤسسات (Institutional

Reform)، ينبغي التفريق بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، مثل تغيير المؤسسات (Institutional Change)، وتطوير المؤسسات (Institutional Development). فتغيير المؤسسات يعني تحولاً جذرياً في الدولة والمجتمع، حيث يتم اسقاط المؤسسات القديمة ، وأن يستبدل بها مؤسسات جديدة تماماً. أما التطوير، فالمقصود به تحسين تدريجي وطبيعي في طبيعة واداء المؤسسات.[١] وإصلاح المؤسسات هو لمنع احتكار السلطة، ويعني احتكار السلطة أن القرارات الكبيرة المتعلقة بالأمن الوطني، ومبيعات النفط، والصفقات، والعلاقات الخارجية هي كلها، بدون استثناء، خارج دائرة النقاش العام. هناك حقاً انتخابات وبرلمانات، وهي خطوات استيعاب ديمقراطية تلقى الترحيب. إلا أن الشكوى تتزايد خارجياً من أن الجمهور لا يملك الأدوات الكافية لتوجيه الحكام.[٢] ووفق باتريك سيل (P.Seale) فإن: "إحدى عقبات التغيير هي تداخل السلطة السياسية بالمنفعة الاقتصادية ، وإذا كانت خسارة السلطة السياسية ستتبعها خسارة الثروة... فإن قلّة فقط من النخب الحاكمة سوف تتنازل بإرادتها عن السلطة"[٣]. وأدت العديد من المحددات الخارجية دوراً في رفع شعار الاصلاح والتراجع عنه، "فبعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار "دمقرطة المنطقة"، الذي مثّل ضغطاً قوياً على حكومات دولها وانعكس ايجاباً على طريقة تعاملها مع مطالب الشيعة، تراجعت عنه، بعد أن كان هذا الهدف جزءاً أساسياً من استراتيجيتها تجاه المنطقة، وقلّل هذا التراجع من الضغط الخارجي على أنظمة الحكم في البحرين والكويت والعربية السعودية بخصوص الإصلاح وأثّر في طريقة تعاطيها مع المطالب الإصلاحية بشكل عام ، بما فيها مطالب الشيعة".[٤]

ثانياً: عوامل الاصلاح في الخليج

أدى تضافر مجموعة من العوامل إلى الدفع بالنظم السياسية في البلدان الخليجية إلى اللجوء إلى الإصلاح كحلٍ أو مخرجٍ من اثار تلك العوامل أهمها:

١- التغيير في المنظومة الدولية .

أصبحت النظم العربية الحاكمة مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أمام منعطف جديد من التطور السياسي ، وبخاصة بعد انهيار المشروع الوطني الذي كانت تحمله العديد من الحكومات العربية . وكانت أبرز مظاهر هذا المنعطف هي : تخلي هذه الحكومات عن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم سحبت بنفسها شرعية وجودها على المستوى الداخلي ، إذ إن استلامها للسلطة كان مبرره تنفيذ تلك البرامج التي لم تستطع تنفيذها السلطات . وعلى المستويين الإقليمي والدولي فقد كان وجود قطبين عالميين يسمحان بتمحور هذه الدول حولهما ، وبالتالي يعمل كل قطب على حماية حلفائه من أي اختراق مضاد ، مما مكنها (أي الدول) من الصمود خلال فترة الحرب الباردة .

وبفعل هذا التغيّر تصاعد الاهتمام الدولي بمنطقة الخليج بفعل غناها النفطي ، وهو ما خلق شبكة مصالح أجنبية ضخمة بها . كل ذلك دفع الدول الخليجية إلى تمتين وضعها داخلياً وخارجياً من خلال عملية الانفتاح السياسي .[٥]

وبدل أن تحاول الدولة التي تدرك مخاطر هذا الشرخ الذي يفصلها عن المجتمع حماية نفسها عن طريق الحوار والتقرب من القوى الاجتماعية والسعي نحو الإصلاح ، يدفعها الشك في إخلاص المجتمع وولائه والخوف منه إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة .[٦]

٢- احداث ١١ أيلول / سبتمبر.

تصاعد الضغوط الدولية المطالبة بالتحول الديمقراطي في كثير من البلدان ، وتكثفت تلك الضغوط من خلال الدعوات الدولية المرافقة لها لضرورة أو وجوب إجراء إصلاحات سياسية ، بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.[٧] فبعد هذه الاحداث تبنّى تيار المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية رؤية قامت على ضرورة تغيير منطقة الشرق الأوسط حتى لا تظل مصدراً لـ"الإرهاب" الذي وصل إلى عقر الدار الأمريكية .[٨]

وفي بلدان الخليج العربية شهدت المطالبة بالإصلاحات دفعة جديدة عقب تلك الاحداث فنزولاً على تسليط الأضواء الدولية عليها – أثر انخراط شباب من دول الخليج في تنظيم القاعدة ومناصرتهم اسامة بن لادن واشتراكهم في ١١ أيلول / سبتمبر – سمحت دول مجلس التعاون بمجموعة من الإصلاحات التي دفع اليها إليها أيضاً تفاقم أعمال العنف الداخلية . وعزز من تلك الإصلاحات ما ترافق مع هذه الحقبة وسبقها من تجديد بالخلافة السياسية بعدد من دول المنطقة .[٩]

أديا ١ و ٢ دوراً فاعلاً ومؤثراً وشكلتا عوامل دافعة بضرورة اجراء الإصلاح وتمثل هذا الدفع بمبادرات عالمية النطاق ، ولكن الاستجابة من دول الخليج تباينت وبمجملها تعثرت .

٣- أحداث ما سميّ بالربيع العربي .

يرتبط بنطق عدوى الثورات ما كان صمويل هنتنغتون قد تحدث عنه في نهايات القرن العشرين عن موجات المد الديمقراطي في العالم . ينطلق هذا التصور من تناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم ، وأن ما يحدث اليوم في مدينة صغيرة في دولة من دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة من العالم وينسحب هذا المنطق على ما حدث ويحدث في تونس ومصر وليبيا منذ بداية العام ٢٠١١ ، واحتمالية انتشاره إلى دول أخرى كاليمن والبحرين والأردن وغيرها .[١٠]

شكلت احداث ما سميّ بالربيع العربي دفعاً وزخماً قويين لمسألة الاصلاح في الخليج ، فمنذ اندلا ع ما يسمى ثورات " الربيع العربي " بداية العام ٢٠١١، تعيش دول الخليج العربية في ظل أمواج وأعاصير متلاطمة من التحديات والتهديدات ، الأمنية والسياسية [١١]، ومثلّ اللجوء الى إقرار إحداث اصلاحات سبيلاً للحد من تداعيات تلك الاحداث على بلدانها . خاصة وان اسلوب المنح المالية لايكفي لاستيعاب مطالب الإصلاح الجوهرية في دول مجلس التعاون ؟ أو أن يصبح بديلاً عن الإصغاء للشباب الخليجي المطالب بالمزيد من المشاركة السياسية في صنع القرارات والانفتاح على العصر ؟ هناك اراء متعددة في هذا الشأن فبعض المثقفين الخليجيين يرون " أن الإصلاح اليوم مطلوب أكثر من أي يوم اخر ، إصلاح الداخل من حيث الإدارة والخدمات والحريات ، وفي تقدير البعض ، أنه توجد مطالبات بالإصلاح من

مثقفين ومهنيين قدموا عرائض تطالب بإجراءات إصلاحية جادة داخل إطار احترام الأنظمة الحاكمة ، وأن العمل على كسر جدار النقد الذاتي يعد أمراً بالغ الأهمية للإصلاح ولضمان أن يكون التغيير في منطقة الخليج أكثر منهجية . فالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاد هو الكفيل باحتواء عوامل عدم الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون .[١٢]

ثالثاً : معوقات الاصلاح في بلدان الخليج

١– الانظمة التقليدية التي تعاني من مشكلات مزمنة فيما يتعلق بمسألتي الشرعية والمشاركة السياسية.

تمتلك بلدان الخليج الستة – البحرين ، والكويت ، وعُمان ، وقطر ، والعربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة – أعلى مستوى معيشي في الوطن العربي ، ومع ذلك فهي أكثر النظم أوتوقراطية .

لم تؤد التنمية الاقتصادية في منطقة الخليج إلى قيام أي ضغوط اجتماعية وثقافية هامة للسير في عملية الدمقرطة ، رغم المستويات المرتفعة للتحضر ، والتعليم ، والتخصص المهني . فوفقاً لأدبيات لعنة الموارد (**Resource Curse**) ، تميل الثروة النفطية إلى كبح عملية الدمقرطة لأنها تمكّن الطبقات الحاكمة في البلدان المنتجة للنفط من مقايضة الحقوق السياسية بالرفاه الاقتصادي . ولهذه المحاججة ما يبررها : فالثروة النفطية تم توظيفها للمحافظة على النظم الأوتوقراطية .[١٣]

لكن السؤال هو هل ستظل منطقة الخليج العربي مُحصنّة ضد التغيير لاعتبارات داخلية وظروف ومصالح دولية ؟ أو إنها إجمالاً يمكن أن تمثل الاستثناء الوحيد عربياً فدول مجلس التعاون الخليجي تعمل على توفير الخدمات الاجتماعية المجانية ، لاسيما في مجال التعليم والرعاية الصحية . وساعدت الثروة النفطية ومحدودية عدد السكان نسبياً على توفير الدعم المباشر للمواطنين على شكل منح ... ويرى البعض أن توافر مثل هذه الأوضاع والمعطيات ربما يؤخر تحول المعارضة في دول المجلس لتأخذ شكل الحركة السياسية الواسعة المطالبة بتغيير جوهري في أنظمة الحكم الخليجية ، وإن كانت بعض إرهاصاتها قد بدأت في البحرين وسلطنة عُمان ، وهو ما جعل دول مجلس التعاون تبادر بطرح مشروع خليجي لدعم مقومات الأوضاع الداخلية في هاتين الدولتين .[١٤]

عند النظر في مؤشرات الحكم التي تخدم كمقياس للديمقراطية عبر الزمن . وما تكشفه هذه المؤشرات هو أن بلدان الخليج ليست فقط بلداناً أكثر أوتوقراطية من غيرها ، بل إنها لم تشهد أيضاً سوى تغير طفيف في مؤشرات نظام حكمها ، وبخاصة بين سنتي ١٩٦٠و ١٩٩٠.[١٥]

ثمة ثلاث نظريات بشأن كيفية تشجيع النفط للنظم الأوتوقراطية . النظرية الأولى تتعلق بالضرائب ؛ ففي حين تقود الضرائب عادة إلى إقامة مجالس تمثيلية ، يرى لوسياني: "أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة لأن الحكومات لن تعد تعتمد على الضرائب لتمويل الإنفاق"[١٦]. وهو ما يثبّط بالفعل محاولات المشاركة السياسية. والنظرية الثانية تتعلق بالإنفاق ؛ إذ توفّر الإيرادات النفطية للدولة وسيلة فعالة لشراء ولاء السكان من خلال تقديم الخدمات . والنظرية الثالثة تتعلق بإعاقة تشكيل المجموعات الاجتماعية المستقلة، التي يمكن أن تطالب بالمشاركة السياسية .[١٧]

لم تكن الريوع النفطية قادرة على شراء ولاء مجموعة ما بشكل دائم ولا على تفادي التوترات والخلافات بسببها . وبعبارة أخرى ، أثبت النفط بسرعة ، كأداة للسلطة ، أن له حدوداً في ذلك المجال . فبإساءة استعمال الريوع النفطية خلقت مظالم لدى مجموعات معيّنة كانت قادرة على التعبئة السياسية وتحدي الدولة ، إما بشكل سلمي من خلال المطالبة بالحقوق ، وإما من خلال التظاهرات وأعمال الشغب .[١٨]

٢- غياب فكرة الدولة الحديثة

لا يزال جوهر فكرة الدولة الحديثة بعيداً عن واقع المنطقة ، ولا تزال السلطة الفردية في اتخاذ القرار تُنحي المؤسسات في المجتمع المدني ، ولم يتحول الناس بعد من رعايا إلى مواطنين ، ولم تحل الحقوق محل العطايا ، ولا يخضع الحاكم والمحكوم إلى السلطة الدستورية العليا المبنية على القانون .

لا تزال البنية التسلطية هي مركز الثقل والجاذبية الممسكة بوثاق المجتمع برمته ، في ظل غياب المشاركة الشعبية على إختلافها في صنع القرار ، ولا وجود للأحزاب ، والقنوات السياسية ، والصحافة الحرة ، والبرلمانات المنتخبة ، هذا فضلاً عن تقييد المناهج الدراسية ، ومراقبة الأندية ، والجمعيات الثقافية والدينية ، واختراق المؤسسات المدنية التي تخضع جميعها للدولة المركزية .[١٩]

٣- التنمية المشوّهة

تتسم نماذج التنمية في بلدان الخليج العربية بسمات منها :[٢٠]

أ- ان النماذج الخليجية التي أقرتها قيادات سياسية ليست عليها رقابة مجتمعية ، ولا تخضع لأي نوع من المساءلة ، أي أن النماذج الخليجية هي تعبير عن رؤى ومصالح القيادات السياسية وحدها .

ب- النموذج الخليجي هو نموذج ريعي يعتمد على أموال مضاربة وفرتها الطفرات النفطية ، وهو أقل استقراراً، إذ ظلّ دخل الفرد في البلدان الخليجية متذبذباً مع التغيرات في أسعار النفط وإيراداته.

النظر في الاصلاحات المنشودة في كلّ دولة خليجية، وتعقيداتها المختلفة، كتأكيد للضرورة الملحة لهذه الإصلاحات، وإيجاد القناعة لدى الأطراف المختلفة بضرورة الإسراع فيها، وتعريف طبيعة هذه الإصلاحات، والإشكاليات المختلفة التي تثيرها، كالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وتأثير الداخل والخارج ، ورغبة شعوب المنطقة في التغيير ، وأولويات الإصلاح ، ومعنى التدرّج فيها ، وتأثير العمالة الوافدة في هذه الدول في مسار هذه الإصلاحات ، وغيرها من الموضوعات المتعلّقة بترميم العلاقات بين الحكومات وشعوبها .[٢١]

رابعاً : دراسة حالة البحرين :

١- المعارضة والإصلاحات

بدأت المعارضة في البحرين في خمسينيات القرن الماضي ، وأخذت صوراً كثيرة ، منها المظاهرات ، ومنها الإضرابات ، وكانت المطالب متركّزة على قضايا الإصلاح السياسي ، ورفض الحماية البريطانية ، ورفض كلّ من العدوان الثلاثي على مصر وحلف بغداد .[٢٢]

ولم تقتصر المعارضة السياسية في البحرين على الشيعة وحدهم ، إذ توجد العديد من الحركات المعارضة الأخرى إلى جانب الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ، مثل الجبهة الشعبية لتحرير البحرين ، إلا أن السلطات مازالت تصم حركة الإحتجاجات الشعبية بالطابع والمعارضة الشيعية المدعمة من الخارج . فمن المعروف أن تكتل الحركة الدستورية الذي نشأ في العام ١٩٩٢ ، وضم نحو ثلاثين شخصية من بينها ممثلون من القوى القومية والديمقراطية والتيار الديني ، كان ذا طابع غير مذهبي ومطالب هذه الحركة ، صاغتها أربع عشرة شخصية في مقدمتهم الشيخ الجمري والشيخ عبد اللطيف المحمود ، والدكتور احمد الشعلان ، وتضمنت :[٢٣]

أ- تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية عبر اجراء إنتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد .

ب- السماح بعودة المنفيين من أبناء البحرين الذين أبعدوا إلى الكويت ولبنان .

ت- منح المرأة البحرينية حقوقها السياسية والمدنية .

ث- المساواة ما بين أبناء البحرين شيعة وسنة .

ج- إجراء إصلاحات اقتصادية تقلل من الفجوة المتزايدة بين فئات المجتمع البحريني .

من الاستراتيجيات التي اتخذت للسيطرة على المعارضة هي تكوين مجلس تشريعي ، ومع ذلك فان هذا المجلس استمر في البحرين سنتين فقط ، لم يستمر لان الأمير قام بحله بعد مواجهة كبيرة بين الحكومة والجبهة الشعبية [٢٤]، حول قضيتين أمنيتين ، تتعلق الأولى بقانون أمني رفضه المجلس لأنه منحّ الحكومة الحق باعتقال وحبس أي مواطن ثلاث سنوات بدون تهمة معيّنة ، وتخص الثانية اتفاقية الجفر التي منحت الأسطول الأمريكي تسهيلات معيّنة مقابل مبلغ أربعة ملايين دولار أمريكي سنوياً . وإذا اخذنا في الاعتبار أن هاتين القضيتين كانتا في صلب قدرة الأمير على وأد التهديدات الداخلية والخارجية ، فقد اختار الحكم الأوتوقراطي بدلاً من الاستسلام للمجلس .[٢٥]

مرت تجربة الإصلاح في البحرين بالعديد من المحطات الرئيسة . كان أكثرها تأثيراً مرحلة الميثاق الوطني في شباط / فبراير ٢٠٠١ الذي يعد الأساس الذي انطلقت بموجبه تجربة الإصلاح حيث تضمن مجموعة من المبادئ التي عدت المرجع المعتمد لمجموعة الأسس التي قامت عليها التجربة . وبالفعل أصدر الشيخ حمد حزمة من المراسيم بإجراء عدد من التعديلات الدستورية . كان منها الأمر الملكي رقم (١) لعام ٢٠٠٢ بشأن التنظيم السياسي لمملكة البحرين ، وكان الأهم على الاطلاق من بين هذه ، ما خصّ تشكيل السلطة التشريعية ، وكانت المفاجأة فقد كانت بما تضمنه الدستور المعدل أو الجديد حول وضع السلطة التشريعية بشكل خاص . حيث جاءت التعديلات لتنص على أن تتكون هذه السلطة من مجلسين أحدهما

معين يحمل أسم مجلس الشورى والآخر منتخب يسمى بمجلس النواب بدلاً من مجلس واحد معين وكان الميثاق الوطني قد تضمن هذا التعديل أيضاً . ولكن هذه التعديلات قد ساوت بين المجلسين في الاختصاص التشريعي وفي عدد الأعضاء أيضاً بواقع أربعين عضواً لكل منهما . وإن كان قد أسندت مهمة الرقابة إلى المجلس المنتخب .[٢٦]

وقد أثارت هذه التعديلات موجة من الجدل الشديد بين القوى السياسية . وأعادت تصنيف هذه القوى التي بدت في مرحلة الميثاق وكأنها جبهة واحدة لدعم المشروع الإصلاحي ، بين ثلاثة تيارات : [٢٧]

١- التيار الرافض لتلك التعديلات . وقد شمل هذا التيار كلاً من جمعيتا الوفاق والعمل الإسلامي وهما الممثلتان الرئيسيتان للتيار الشيعي . وجمعيتا العمل الوطني والتجمع القومي وكلاهما تمثلان القطاع العريض من القوى اليسارية .

٢- التيار الذي تحفظ فقط على التعديلات . لكنه استمر في الانخراط في مؤسسات الدولة . وشمل هذا التيار باقي الجمعيات اليسارية . مثل التجمع الوطني والمنبر الديمقراطي فضلاً عن جمعية المنبر الوطني الإسلامي الجناح السياسي لجمعية الإصلاح ذات النهج الإخواني .

٣- التيار الذي أيّد هذه التعديلات وقد شمل عدة جمعيات صغيرة محسوبة على الحكومة مثل جمعية الرابطة الإسلامية الشيعية ، وجمعية ميثاق العمل الوطني .

٢- المطالب المجتمعية والإصلاحات

شهدت البحرين مطالبات متعددة قدمت للحكومة من أجل إجراء إصلاحات ، وعلى سبيل المثال قدمت أربع جمعيات بحرينية (الوفاق ، العمل الإسلامي ، العمل الديمقراطي ، التجمع القومي) في كانون الثاني من العام ٢٠٠٥ ، العريضة الدستورية إلى الملك حمد بن عيسى ال خليفة بالبريد ، بعد أن رفض الديوان الملكي تنظيم مقابلة لمقدمي العريضة مع الملك لتسليمها له . وقد حملت هذه العريضة ٧٥ الف توقيع في سابقة غير معهودة في المنطقة . وتضمنت طلب : إجراء التعديلات الدستورية التي أذن بها ميثاق العمل الوطني على دستور ١٩٧٣ بطريقة تحافظ على سمته التعاقدية وتلبي شرط الإقرار الشعبي ، واقتصار سلطة التشريع والرقابة على مجلس يتكون من ممثلي الشعب المنتخبين ، والالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني بشأن المملكة الدستورية .[٢٨]

المؤسسة التشريعية في البحرين منتخبة ، ولكنها مقيّدة بشتى القيود التي تحرمها من القيام بدورها التشريعي والرقابي .[٢٩]وللاستدلال على ذلك يُلاحظ أنه قد استخدمت العديد من الأساليب لمنع الشيعة من السيطرة على البرلمان ، من خلال منح المجلس المُعيّن (مجلس الشورى) وضعاً يوازي تقريباً وضع المجلس المنتخب من حيث الصلاحيات ، حيث أن عدد أعضاء المجلسين واحد ، وهو ٤٠ عضواً لكل منهما ، ومدة العضوية واحدة ، وهي اربعة أعوام . وفي حالة الاجتماع المشترك بينهما (المجلس الوطني) ، تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشورى ولا يصدر أي قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب [٣٠].

٣- الاصلاحات الدستورية وتعزيز المواطنة

منذ أكثر من عقدين شكلت المواطنة الدستورية كمفهوم حديث – ركيزة الحراك السياسي في البحرين ، حيث طرحت كحلٍ لمجموعة الأزمات المزمنة التي تعاني منها عملية بناء الدولة المتعثرة . كما أعتبرت المواطنة الدستورية خريطة سياسية واجتماعية لتقديم الحلول الأفضل في مسألة إدارة التوع الإثني والطائفي الذي تتشكل عليه البنى الاجتماعية والسياسية في البحرين .

ونتيجة للبناء المتعثر للدولة ومجالها العمومي ، تشكل مفهوم ملائم لتوصيف الحالة القائمة في البحرين هو مفهوم المواطنة المأزومة . تتجلى معالم المواطنة المأزومة في :

وجود أطر دستورية وقانونية حديثة وعصرية ومتكيّفة في جزء كبير منها مع المواطنة الدستورية كما في تركيز النصوص الدستورية على المواطنة والحقوق والواجبات وفي بناء مؤسسات شبه عمومية (انتخاب نصف أعضاء السلطة التشريعية) ، إلا أن ذلك يتراجع أمام غياب المجال العمومي الذي هو أساس المواطنة وأمام الواقع المخالف للنصوص الدستورية وإفساح المجال أمام تشكيل ذاكرة تاريخية مختزلة غير قادرة على تمثيل جميع مكونات المجتمع البحريني . ومن جهة أكثر أهمية يُلاحظ قصور النصوص الدستورية والقانونية عن بلوغ المراحل الحديثة لمفهوم المواطنة وبقاءها في المرحلة الأولية للمواطنة ، وهو ما يفسر تأزم المواطنة المطروحة رسمياً أمام التطور الحداثي للمواطنة .

ما تزال المواطنة الدستورية المعبر الأمثل لبناء الدولة ذات الانقسام الاجتماعي المتفاوت ، وان هناك ضرورة لملائمة المواطنة الدستورية والأوضاع المحلية . فالمواطنة الكاملة لا بد لها أن تجد نفسها متحققة في مجالين أساسيين هما المجال الحقوقي السياسي الممثل في صيغة دستورية ديمقراطية تضمن تداول السلطة وسائر الحقوق السياسية ، والمجال الاجتماعي الممثل في الولاء للدولة دون سائر الولاءات والهويات الفرعية الأخرى . ما يمكن الذهاب اليه كفرضية أساسية هو أن هناك بناء متدرج للمواطنة الدستورية في البحرين لكنه غير كاف بوتيرته الحالية ، وربما يحتاج لبعض الدفع و الضغط السياسي والاجتماعي . ومن جهة أخرى ، فإن الأنظمة الممانعة للمواطنة الدستورية تشيد لها بناء خاصاً للمواطنة تحاول من خلاله مقارعة المواطنة الدستورية ، وقد تلجأ لاستراتيجيات متعددة مستثمرة في ذلك اختلالات الوضع الاجتماعي وانقساماته وخصائص الدولة الريعية . وتبين دراسة الحالة البحرينية أن اعتلال المواطنة يقودها للتأزم وإلى استمرار السلطوية والياتها المقننة بما يؤدي لإنتاج مواطنة مأزومة بالشرعية الناقصة وبالتمييز والإدارة الفاحشة للتنوع ، مما يعني في النهاية تفاقم حالة الاستقرار وشيوع حالات التقاذف السياسي والاجتماعي وتآكل الهويّة الوطنية . كما توضح الحالة البحرينية أن استمرار التوترات السياسية وزيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي حول الهويّة الوطنية يرجع لغياب المجال العمومي الكفيل بتوفير البيئة الامنة للتنوعات الاجتماعية والثقافية والسياسية .[٣١]

الاصلاحات الدستورية وإن لم تغيّر بعمق النسق الدستوري والسياسي السائد لهذه الدول ، فإنها قد سمحت بتغيير معادلة ميزان القوى الناظم لعلاقة طرفي الإصلاح ، والذي يتجلى من خلال بروز دور

الاحزاب السياسية ونضج المجتمع المدني وإمكانية قيامه بدور فاعل في التطورات المستقبلية للإصلاحات الدستورية .

الإصلاحات الدستورية في البحرين شرع بها منذ العام ٢٠٠٢ .

٤- معوقات الاصلاح السياسي في البحرين :

إن مسار التحول الديمقراطي في البحرين يواجه صعوبات سواء علي الصعيد الداخلي أو المستوي الإقليمي أو النطاق الدولي . المهم في ذلك التركيز على المعوقات الداخلية .

ثمة مجموعة من المعوقات الداخلية التي تواجه عملية التحولات تجاه الديمقراطية في البحرين، علي نحو ما توضحه النقاط الاتية : [٣٢]

أ- مأزق الدولة الوطنية البحرينية : إن إحدي الإشكاليات الرئيسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في البحرين هي طبيعة الدولة الوطنية السائدة فيها، والقاعدة التقليدية التي تشير إلي أن "الصغر خطر" قائمة ومؤثرة. فقد كانت هناك دائماً مشكلة مزمنة تسمي "أمن الدول الصغيرة"Small States تنطبق علي البحرين لأنها تعد أصغر دول الخليج من حيث المساحة الجغرافية وغياب موانعها الطبيعية ، كما أن عدد السكان المواطنين لا يزيد علي السكان الوافدين بدرجة كبيرة . ووفقا لهذا الطرح باعتبار أن دولة البحرين صغيرة المساحة وقليلة السكان ، وبالتالي تدار العلاقة بين الحاكم والمحكومين فيها، في جانب كبير منها، بصورة مباشرة، حيث تنتشر الأشكال العرفية والتقليدية الديمقراطية بما تعتبره هذه الكتابات نوعا من الديمقراطية المباشرة التي يمارس فيها الشعب سيادته بنفسه دون اختيار ممثلين عنه وفق ما يسمي بنموذج " الديوانيات "، بما لا تحتاج إلي مؤسسات ديمقراطية أخرى .

ب- مواجهة التيارات السياسية المتشددة : شهدت السنوات الأخيرة تصاعد نفوذ القوى السياسية ذات التوجهات الإسلامية المتشددة على الساحة السياسية عبر وجودها في المجلس النيابي في مملكة البحرين، وتتبني أفكارا شديدة الجمود فيما يتعلق بإحداث تحولات سياسية ، وإبداء توجهات انفتاحية داخل مجتمعاتها ، وهو جزء من " مثلث القلق السلفي " في الخليج العربي .

بتاريخ ٣ ايار / مايو ٢٠١٢م صادق ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة على مجموعة تعديلات دستورية وذلك بعد إقرارها من قبل مجلسي الشورى والنواب ، وبحسب الإعلان الرسمي فإن هذه التعديلات قد جاءت تفعيلاً لمرئيات حوار التوافق الوطني، وعلى الجانب الآخر استبقت المعارضة البحرينية التعديلات الدستورية واكدت بتاريخ ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢م رفضها لأي تعديلات دستورية من دون إقرار شعبي، وأكدت على النقاط الخمس الاتية: [٣٣]

- حكومة منتخبة بدل الحكومة المعينة. تكون مسائلة أمام المجلس التشريعي الكامل الصلاحيات والذي يعطيها الثقة أو يسلبها منها.

- نظام انتخابي عادل.. يكفل الأساس العالمي صوت لكل مواطن. تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة متوافق عليها بعيداً عن سيطرة أجهزة السلطة.

– سلطة تشريعية ذات غرفة واحدة منتخبة، لها كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.
– سلطة قضائية مستقلة ومحايدة وكفوءة بعيداً ، في إطار مجلس قضائي مستقل.
– أمن للجميع عبر اشتراك كافة مكونات الشعب البحريني في تشكيل هذه الأجهزة ، تقوم على اساس احترام حقوق الانسان.

ان الحاجة اصبحت ماسة اليوم للقيام بقراءة ثالثة للدستور عن طريق "هيئة منتخبة شعبيا" وإقرار التعديلات من خلال استفتاء شعبي، وهنا أقترح خيار "الدسترة" لتأصيل الحقوق والواجبات، تنظيم النظام الإنتخابي، تحديد صلاحيات وإمتيازات الأسرة المالكة، ودور الأحزاب والمؤسسات التشاركية على المستوى الوطني .

٥- ما يسمى بالربيع العربي وانعكاسه على الاصلاحات في البحرين

اندلعت تظاهرات ضخمة متأثرةً بالربيع العربي في ٢٠١١. طالب العديد بإصلاحات اقتصادية، بينما طالب بعض المتظاهرين بإسقاط النظام. وحاول ولي عهد البحرين التفاوض في البداية، إلا أن حزب الوفاق رفض العرض وأصر على وجود تنازلات كشرط مسبق ، وبالنظر إلى الماضي ، يظن كثير من قادة الشيعة أن هذا الرفض كان خطًا كبيرًا وفوت فرصة عظيمة، حيث تم احتواء تلك التظاهرات فيما بعد بمساعدة قوات من السعودية والإمارات فيما يسمى بقوات درع الجزيرة. ووعد الملك بسلسلة من الإصلاحات إلا أن أيًا منها لم يتحقق.

وتمت إقامة انتخابات برلمانية جديدة في ٢٠١٤ حاول خلالها كل من النظام البحريني وبريطانيا والولايات المتحدة إقناع حزب الوفاق بالمشاركة، حتى أن حكومة البحرين ضغطت في هذا الأمر بختم بطاقات الهوية للمصوتين، حتى يخاف غير المصوتين من عدم وجود تلك الأختام ما يسبب لهم مشاكل فيما بعد في السفر وخدمات أخرى ، إلا أن حزب الوفاق رفض دخول الانتخابات مع عدم وجود ضمانات بتنازلات سابقة ، وقرر مقاطعة الانتخابات. وجلس العديد من الشيعة في المنازل ، إلا أن الإقبال القوي أفشل المقاطعة ، بالرغم من ضغط الوفاق على الشيعة لعدم النزول ، مع وجود بعض العنف إلا أنه غير معروف إن كان عن طريق الوفاق أو جماعات شيعية أخرى. وتسببت نتيجة الانتخابات مع فشل المقاطعة في ترك الحزب أضعف مما كان عليه من قبل.

وازداد قمع النظام الملكي لحزب الوفاق بعد الانتخابات، وتم القبض على عدد من قياداته ومن بينهم «علي سلمان»، ويبدو أن النظام قد وصل مع الوفاق إلى نقطة عدم جدوى المفاوضات، فاضطر إلى سلك مسلكًا آخر.

وخلال العام ٢٠١٥ استمرت بعض التظاهرات في القرى الصغيرة، إلا أن الأحداث والعنف قد هدأت بشكل عام، رغم وجود بعض الحوادث المميتة. وتجددت المواجهة مرة أخرى في يونيو/حزيران ٢٠١٦ حيث أغلقت الحكومة مقار الحزب وألقت القبض على الحقوقي «نبيل رجب» بدعوى نشر أخبار كاذبة،

كما أسقطت الجنسية عن المرجع الشيعي الأعلى بالجزيرة الشيخ «عيسى القاسم»، كما تم رفع عقوبة السجن لـ«علي سلمان» من ٤ إلى ٩ سنوات .[٣٤]

وفي الواقع ، فإن هناك العديد من العوامل التي سوف تحكم مستقبل العلاقة بين الحكومة والمعارضة ، أهمها ما يلي : [٣٥]

١- مدى تجاوب السلطة مع المطالب السياسية للمعارضة ، ويتمثل جوهر هذه المطالب في أن تمثل الإصلاحات التي أقدم عليها الشيخ حمد خط اللا عودة للماضي بكل ما يحمله من أزمات .

٢- قدرة المعارضة على التماسك والوحدة والتنسيق فيما بين ألوان الطيف السياسي البحريني . ففي المرحلة القادمة مطلوب من المعارضة العمل وفق أسلوب بعيد عن المذهبية أو الطائفية حتى لا تنزلق نحو متاهات صغيرة وضيقة يمكن أن تعيد الأمور إلى الوراء .

٣- قدرة الحكومة البحرينية على حل القضايا الملحة التي تشغل بال المجتمع البحريني . وفي مقدمتها مشكلة البطالة ، وهي المشكلة التي ظهرت على السطح بقوة بسبب تراجع الاقتصاد البحريني خلال العقدين الاخيرين .

وعلى أي الأحوال ، فإن المشروع الاصلاحي الذي أطلقه الشيخ حمد بن عيسى عقب توليه السلطة في العام ١٩٩٩ قد نجح في تخفيف حدة التوتر الذي ظل قائماً بين الدولة والمجتمع لكنه لم يمض بعيداً في اتجاه إحداث عملية تطوير حقيقية في اليات عمل النظام السياسي بهدف تدشين تحول ديمقراطي حقيقي .[٣٦]

الخاتمة :

مثلت قضايا الإصلاح في الخليج مخرجاً من مخارج النظم الحاكمة في بلدان الخليج العربي لاستيعاب المطالب المجتمعية المتصاعدة ، والوقوف عندها خشية الانقلابة على النظم السياسية في تلك البلدان ، وإذا كانت هناك الكثير من العوامل الدافعة باتجاه الإصلاح سواء كانت داخلية أو خارجية إلا ان تلك الإصلاحات ظلّت تدور حول المنح والكبح وبالشكل الذي يبقي على الهياكل التقليدية للنظم السياسية ، ولم تلبي مطالب المجتمعات في بلدان الخليج .

وما تزال حتى الوقت الحاضر عاجزة عن تلبية المطالب، ومن شأن ذلك أن تزداد المطالبات بالإصلاح بعده مطلباً ملحاً.

وتمثل حالة البحرين الحالة الأبرز من بين الحالات الخليجية باعتبار أن البحرين عرفت المطالبات بالإصلاحات من وقت مبكر فضلاً عن وجود جمعيات سياسية تطالب بإحداث تغييرات تنسجم وطبيعة المجتمع البحريني، وعلى الرغم من الشروع بالإصلاحات منذ مطلع الألفية الثالثة إلا أن تلك الإصلاحات لم تؤدي إلى تقليص الفجوة والقطيعة بين الدولة / نظام الحكم والمجتمع، وعلى الرغم من الزخم الذي قدمته مخرجات التغيير في نظمٍ سياسية عربية إلا أن الإصلاحات في البحرين تراجعت بفعل استخدام القوة

والاعتقال ضد المعارضة السياسية، إذ أنها على الإجمال لم تؤد إلى الإيفاء بمطالب المعارضة ولم تلبي احتياجاتها من الحرية في التعبير والتمثيل المتناسب مع التركيبة المجتمعية.

وأخيراً يمكن القول أن تلبية مطالب المعارضة من خلال مضامين الإصلاح السياسي دستورياً يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ المواطنة الدستورية، والاستقرار السياسي وبخلافه تظل الإصلاحات عبارة عن إجراءات تقوم بها الحكومة من أجل ترسيخ السلطة وليس بناء دولة دستورية.

Reform in the Arab Gulf countries: Bahrain Case Study

Ali Driol Muhammad dr.

Abstract:

Considers reform riparian Gulf countries need and the need for community-based urgent, as many of them suffering from serious political problems, and problems in governance led some of them to Kotaiah almost entirely between the people and the government, and if the reform requirement, the failure to walk by and not take the necessary steps to achieve it lead to the collapse system of governance in many of them, and that does not happen it could lead to a widening rift between the rulers and the ruled

---

[١] ينظر: أمل مختار، "المنظور التكاملي: مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي"، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٤)، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ص ١٧.

[٢] العربي صدّيقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٤٦.

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٤٦.

[٤] شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٣١.

[٥] أحمد منيسي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج: حالتا البحرين وقطر"، في : مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٢.

[٦] مهيوب غالب أحمد، "الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ص ص ١٥٤-١٥٥.

[٧] أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

[٨] شحاته محمد ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.

[٩] معتز سلامة، "الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج"، تحولات استراتيجية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، القاهرة، نيسان/ابريل ٢٠١١، ص ٢٣.

[١٠] أمل حمادة، "تعليق نقدي: أبعاد التغيّر في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة"، اتجاهات نظرية، ملحق: مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، القاهرة، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٢٤.

[١١] أحمد دياب، "أمن الخليج بين تقدم داعش وتمدد الحوثيين"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٦٠)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، شتاء ٢٠١٤، ص ٩٣.

[١٢] مصطفى عبد العزيز مرسي، "ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً ودولياً"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٤٥)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ربيع ٢٠١١ ، ص ص ٢٣-٢٤ .

[١٣] سامي عطا الله ، " أبعد من النفط والحروب : دور التاريخ والجوار السياسي في تفسير نُظم الحكم الأوتوقراطية في منطقة الخليج " في : ابراهيم البدوي & سمير المقدسي (محرران)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٢٥١- ٢٥٢.

[١٤] مصطفى عبد العزيز مرسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

[١٥] سامي عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

[١٦] نقلاً عن : سامي عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٢.

[١٧] المصدر نفسه، ص ٢٨٢-٢٨٣.

[١٨] سامي عطا الله، المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

[١٩] فتحي العفيفي، "الإستعصاء الليبرالي في الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف ٢٠٠٦ ، ص ص ٤٤-٤٥ .

[٢٠] ينظر: يوسف خليفة اليوسف، "مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٤٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط / فبراير ٢٠١٦ ، ص ٨٢ .

[٢١] المصدر نفسه ، ص ص ٢٠-٢١ .

[٢٢] يوسف خليفة اليوسف، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ص ١١.

[٢٣] علاء سالم، "إضرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، القاهرة، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦، ص ١٤٩ .

[٢٤] وهي تجمّع من الوطنيين والاشتراكيين والشيوعيين. ينظر: سامي عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.

[٢٥] سامي عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.

[٢٦] احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥-١٥٦.

[٢٧] أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

[٢٨] معتز سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

[٢٩] يوسف خليفة اليوسف، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

[٣٠] شحاتة محمّد ناصر، مصدر سبق ذكره، ٣٤٠.

[٣١] إدارة التنوع في البحرين: تعثر الانتقال من المشيخة للمواطنة الدستورية، مبادرة الإصلاح العربي. نقلاً عن
http://www.arab-reform.net/ar/node/521

[٣٢] محمّد عز العرب، النخبة والإصلاح السياسي في البحرين ، على الرابط:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2145:2015-04-21-07-18-00&catid=147:2011-04-09-07-47-31

[٣٣] احمد عبد الأمير ، الإصلاح الدستوري في البحرين مفتاح الإصلاح السياسي في البحرين : نقلاً عن الرابط
http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=8476

[٣٤] الحلول الأمنية لا تكفي : المستقبل " المظلم " للإصلاح السياسي في البحرين ، نقلاً عن الموقع :
https://medium.com/thenewkhalij/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-

[٣٥] احمد منيسي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩-١٦٠.

[٣٦] المصدر نفسه، ص ١٦٠.